State of Palestine

Permanent Observer Mission to the United Nations

Geneva

دولة فلسطين

البعثة المراقبة الدائمة لدى الأمم المتحدة

جنيف

Geneva 12 January 2023

The Permanent Observer Mission of the State of Palestine to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva presents its compliments to the United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights and has the honour to submit herewith the State of Palestine inputs to the high Commissioner's report on the rights of the child and inclusive social protection under HRC resolution 49/20.

The Permanent Observer Mission of the State of Palestine avails itself of this opportunity to renew to the United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

Permanent Observer Mission to The United Nations
STATE of PALESTINE
- Geneva -

Avenue Edmond Vaucher 10A – 1203 Genève

Tél + 41 22 796 76 60 – Fax. +41 22 796 78 60 - E-Mail: palestine.un@bluewin.ch

دولة فلسطين

إجابات الاسئلة المتعلقة بحقوق الاطفال والحماية الاجتماعية الشاملة

قرار مجلس حقوق الانسان 20/49

1. **ما هي انظمة الحماية الاجتماعية المعمول فيها للأطفال في دولتكم؟ الرجاء تقديم امثلة من قوانين ولوائح وتدابير وسياسات وبرامج محددة تهدف الى ضمان حصول الاطفال على الحماية الاجتماعية الشاملة؟**

- افردت حكومة دولة فلسطين من خلال خطة التنمية الوطنية 2021-2023 اولوية وطنية وهي العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، والتي بدورها تكونت من **أربع سياسات وطنية**، كما يلي:

أ. **سياسة الحد من الفقر متعدد الابعاد** والتي تم عكسها في إستراتجية قطاع التنمية الاجتماعية من خلال تخصيص هدف استراتيجي للحد من الفقر بكافة اشكاله في فلسطين، حيث تم العمل على مأسسة السجل الوطني الاجتماعي والذي يقيس أبعاد الفقر في فلسطين، ومن ضمنها الحرمان من التعليم والصحة ونظام ادارة الحالة، بالإضافة الى مأسسة سجل الاشخاص ذوي الاعاقة بما يشمل الأطفال من ذوي الاعاقة.

ب. **سياسة توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين** حيث تقوم دولة فلسطين من خلال وزارة التنمية الاجتماعية بتحقيق الهدف الثاني في استراتيجية التنمية الاجتماعية من خلال العمل على حماية الأطفال من كافة أشكال الاساءة والإهمال التي تعرضوا لها وذلك بالتعاون مع المؤسسات الشريكة، ومن خلال مأسسة شبكات حماية الطفولة في كافة محافظات الوطن، بالإضافة الى ضمان وصول الاطفال في خلاف مع القانون الى الخدمات القانونية وحفظ حقوقهم.

ت. اجراء تعديل على قانون الطفل الفلسطيني وإصدار قانون حماية الاحداث.

ث. بناء قدرات الطواقم العاملة في مجال الحماية الاجتماعية بشكل دوري، وخاصة التدريب على نهج ادارة الحالة الشامل.

2. **ما هي أبرز الثغرات والتحديات الرئيسة التي تحد من تمتع الاطفال بالحماية الاجتماعية في القانون والسياسات والممارسات في دولتكم وأثارها على حقوق الطفل؟ الرجاء تقديم أي بيانات احصائية مفصلة ذات صلة مستندة الى العمر والجنس او الاعاقة او الدين او التوجه الجنسي والهوية الجندرية او الهجرة او أي فئات اخرى مع ضرورة التركيز على الفئات المهمشة او الذين يعيشون في ظروف صعبة؟**

- ما زال الشعب الفلسطيني يعاني جراء سياسات الاحتلال التعسفية واعتداءاته الممنهجة وواسعة النطاق التي تستهدف كافة اطياف الشعب الفلسطيني، بما فيهم النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال. حيث لم يكن الطفل الفلسطيني بمعزل عن هذه الإجراءات التعسفية التي تمارسها سلطات الاحتلال، بل كان في مقدمة ضحاياها، فيعتبر هدفاً رئيساً لممارسات الاحتلال اليومية من خلال عمليات القتل والاعتقال والتعذيب واقتحام المنازل والمرافق التعليمية، رغم كونه من الفئات المحمية بموجب القوانين والأعراف الدولية، والتي تنص على احترام وحماية حقوق الطفل بشكل خاص ودائم، بما فيها "اتفاقية حقوق الطفل".

- شكلت عمليات استهداف الأطفال الفلسطينيين بهدف قتلهم والتسبب لهم بإعاقات مؤقتة او دائمة، سياسة ثابتة اتبعتها حكومة الاحتلال الإسرائيلية من خلال استخدامها المفرط للقوة، مستغلة بذلك سياسة الإفلات من العقاب وعدم المساءلة الدولية، حيث وثّقت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في فلسطين استشهاد اكثر من **3000** طفل على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه منذ عام **2000** وحتى نهاية عام **2022** دون أن يشكلوا أي تهديد. اما فيما يتعلق بعدد الجرحى، فقد وصل الى **اكثر من 13,000** طفل.
- علاوة على ذلك، وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي واستهداف واسع النطاق وممنهج للأطفال الفلسطينيين، يقبع نحو **160** قاصراً فلسطينياً في سجون الاحتلال الإسرائيلي، حيث ان سلطات الاحتلال اعتقلت اكثر من 16 ألف طفل فلسطيني اقل من عمر 18 عاماً منذ عام 2000، بطريقة وحشية وهمجية، يتعرض خلالها الطفل لشتى أنواع العنف الجسدي والنفسي، منذ اللحظة الأولى لاعتقاله وأثناء استجوابه والتحقيق معه وحتى عرضه على محكمة الاحتلال العسكرية غير القانونية، وذلك على مرأى عيون العالم اجمع دون خجل واحترام لأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وهو ليس بشيء غريب على دولة تدعي انها أكثر الدول احتراماً ومراعاةً لحقوق الانسان وهي في ذات الوقت تمارس شتى أنواع الجرائم اللاإنسانية بحق شعب واقع تحت احتلالها، فأفعالها اليومية تؤكد أنها دولة استعمار إحلالي يمارس أبشع أشكال نظام الفصل العنصري التمييزي "الابرتهايد" في ارض فلسطين المحتلة، وهو ما اكدت عليه عدة مؤسسات دولية ومنظمات اممية كان اخرها تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة الخاص بحقوق الانسان في الأرض الفلسطينية المحتلة مايكل لينك.
- يؤدي الاستمرار في الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة منذ 16 عاماً، إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي بين أبناء الشعب الفلسطيني. وقد انعكس ذلك سلباً على أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة بما فيهم الأطفال من ذوي الإعاقة وعائلاتهم، الذين باتوا يعانون نقصاً شديداً في خدمات التأهيل والرعاية الاجتماعية، والخدمات الصحية والخدمات التعليمية، بالإضافة إلى التهديدات والصعوبات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة عموماً والإعاقة الحركية على وجه الخصوص أثناء الجرائم والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وصعوبة إخلائهم من المناطق المدمرة أو المساكن المدنية المهددة.
- تهدف سياسة الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته بشكل عام الى الترحيل القسري للشعب الفلسطيني بهدف محاولة فرض السيادة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والضم غير القانوني من خلال بناء وتوسعة المستوطنات غير الشرعية ومصادرة أراضي المواطنين بشكل غير قانوني وهدم المنازل والمنشآت الخاصة وما يترتب عليها من ضياع لحقوق المواطنين وترحيلهم قسراً. خلال عام 2022، رحلت قوات الاحتلال قسراً **137** عائلة فلسطينية، تكون من **805** أفراد، منهم **158** امرأة، و**368** طفلاً، جراء تدمير **154** منزلاً، والعشرات من الخيم السكنية والزراعية التي تدمرت. كما دمرت قوات الاحتلال **107** منشأة مدنية أخرى، وجرفت مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، وسلمت مئات الاخطارات بالهدم ووقف البناء والإخلاء، وهو ما ينعكس سلباً على حق الشعب الفلسطيني بما فيهم الأطفال في العيش بكرامة ومستوى معيشي لائق.
- أما الأطفال المقدسيون، فهم يعانون من حرمان من الهوية، خلافاً مع حقهم الأساسي الذي يندرج تحت حقوق الطفل في الحماية والحصول على جنسية وهوية كما نصت عليه الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل.

- هناك علاقة واضحة بين عدد الأطفال في الأسر ونسب الفقر؛ فنسبة الفقر بين الأفراد الذين يعيشون في أسر لديها أطفال كانت **30.1%** مقارنة بـ **23.1%** بين الأفراد الذين يعيشون في أسر ليس لديها أطفال. مما يشكل عبء كبير في تنفيذ السياسات التي تعالج الفقر، حيث يعتبر الأفراد الذين يقعون في الأسر التي لديها طفل أو اثنين أقل عرضة لانتشار الفقر بنسبة **20.3%** وتبدأ النسبة بالازدياد عن نسبة الفقر الوطني عند الأسر التي لديها ثلاثة أطفال فأكثر، حيث بلغت نسبة الفقر **29.6%** للأسر التي لديها 3-4 أطفال، وترتفع لتصل أقصاها **60.6%** للأسر التي لديها 7-8 أطفال[1].
- بلغت نسبة الأطفال الذين يعيشون في أسر فقيرة **30.5%** حسب بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للعام 2017، بواقع **13.8%** في الضفة الغربية و**53.1%** في قطاع غزة[2]. وبلغت نسبة الأطفال الذين يعيشون في أسر تعاني من الفقر المدقع **17.3%**، بواقع **5.4%** في الضفة الغربية و**33.6%** في قطاع غزة[3].
- كما أظهرت البيانات أن **20%** من الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين هم من الأطفال دون سن الثامنة عشر، وتزيد هذه النسبة بين الأطفال الذكور عن الإناث وبلغت **21%** و**18%** على التوالي. وكانت النسب أكثر انتشارا في قطاع غزة (**22%**) مقارنة بالضفة الغربية (**17%**)، وذلك حسب بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017[4].
- أشارت البيانات أن عدد الأفراد في الفئة العمرية 6-17 سنة الذين لديهم اعاقات **14,282** طفلاً، موزعين بواقع **6,141** في الضفة الغربية، منهم **2,989** (**48.7%**) ملتحقين في التعليم النظامي، و**8,141** طفلاً في قطاع غزة، منهم **4,663** (**57.3%**) ملتحقين في التعليم النظامي. وأظهرت البيانات أن **27%** من الأطفال من ذوي الصعوبات في المرحلة العمرية 6-17 سنة غير ملتحقين بالتعليم في العام 2017 (**32%** في الضفة الغربية مقابل **24%** في قطاع غزة). وبالنظر الى المدارس ومدى موائمتها للأشخاص ذوي الإعاقة نلاحظ وحسب تقرير حقوق الأطفال الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2017-2018 انه تتوفر في **63.9%** فقط من المدارس الحكومية موائمات للأطفال ذوي الإعاقة في المراحيض، وتتوفر في **56.1%** منها شواحط ملائمة للأطفال ذوي الإعاقة.
- وفقاً لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019، فان **77.7%** من الأطفال 1-11 سنة في فلسطين تعرضوا لأحد انواع العنف من قبل أحد الوالدين كيفما كان شكله **74.3%** في الضفة الغربية و**82.5%** في قطاع غزة، حسب ما أفاد به الشخص المسؤول عن رعايتهم.
- من ناحية أخرى، هنالك ازدياد في حالات الأطفال المذين في خلاف مع القانون، مما يبعث على القلق، فعلى الرغم من المصادقة على قانون حماية الأحداث، الا انه لا تزال منظومة عدالة الأحداث بحاجة إلى تطوير وأسسة، ولا يزال القانون غير مطبق على الوجه الأكمل.

---

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2017، ص 46.

[2] المصدر السابق، ص 47.

[3] المصدر السابق، ص 47.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المعاق العالمي، 2018.

3. **ما هي الممارسات الجيدة التي بدأتها الحكومة لضمان استفادة الاطفال من حماية الطفولة في دولتك؟**

- اتخذت دولة فلسطين العديد من الإجراءات لحماية حقوق الأطفال مؤخراً من أهمها:

أ. تم تطوير دليل التحويل الوطني لحماية الاطفال من العنف والإساءة والاستغلال ومثل هذا الدليل كافة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، حول آليات الإبلاغ والتحويل للأطفال الذين يتعرضون لكافة أشكال العنف.

ب. تم إقرار اللائحة التنفيذية لقانون الطفل الفلسطيني.

ت. تم إعداد دليل للوسطاء المجتمعيين لحماية الاطفال، والتدخل معهم ومع أسرهم لتجنيبهم الدخول في نظام العدالة الرسمي، وتم اعتماد مجموعة من الوسطاء بالشراكة بين وزارة التنمية الاجتماعية والنيابة العامة، وتم تدريبهم على التشريعات والممارسات الفضلى في التعامل مع قضايا الأطفال.

ث. تفعيل المجلس الوطني للطفل، والذي يمثل المرجعية الوطنية للسياسات والخطط الوطنية لحماية حقوق الأطفال.

ج. اعداد ميثاق حماية الاطفال من الانتهاك الاعلامي.

ح. اعداد الخطط الاستراتيجية الخاصة بمناهضة العنف ضد الاطفال وحمايتهم من الاستغلال عبر الانترنت.

4. **هل هناك امثلة على كيفية اتخاذ تدابير واستجابات للتخفيف من حدة الفقر من خلال انظمة الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ على سبيل المثال الاستجابة لآثار وباء كوفيد 19 ، اثرت بشكل ايجابي على حقوق الاطفال وخاصة الضمان الاجتماعي.**

- قامت حكومة دولة فلسطين ممثلة بوزارة التنمية الاجتماعية بصفتها صاحبة الاختصاص باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير للحد من الفقر اثناء حالات الطوارئ، من ضمنها التالي:
- تم اعداد الخطة الاولى للاستجابة السريعة لقطاع الحماية الاجتماعية من بداية شهر اذار حتى نهاية شهر حزيران عام 2020، وتم التركيز فيها على بعض الأولويات للتدخل السريع لحماية الفقراء والفئات المهمشة منعا لتردي أوضاعها ولضمان أمنها الغذائي والصحي، من خلال برامج وقائية وتقديم المساعدات والخدمات التي تساهم في التخفيف من الاثار السلبية للجائحة.
- اعداد خطة عاجلة للعمل خلال فترة الطوارئ، وتم مشاركتها مع المؤسسات الشريكة العاملة في مجال حماية الاطفال على وجه الخصوص.
- تحديث خطة الطوارئ والممتدة من 2020/7/1 ولغاية 2020/12/31 حيث تم التركيز فيها على قطاع غزة بسبب زيادة انتشار الوباء
- تقديم مساعدات نقدية للأسر الفقيرة المتضررة من اثار الجائحة وغير مسجلة ضمن قوائم الوزارة التي تتلقى مساعدات منتظمة حيث بلغ عدد هذه الاسر **32,115** وبمبلغ قدر بحوالي **15,690,000** ومعروف ان الوزارة تقدم المساعدات للأسرة كوحدة واحدة وبطبيعة الحال يستفيد منها الاطفال داخل الأسرة.

- تم تزويد المستفيدين من مشروع التغذية المؤسساتية في المؤسسات التي توقفت عن العمل بسبب جائحة كورونا بقسائم شرائية غذائية، لعدد **2759** طالب/مستفيد تابعين لعدد **26** مؤسسة ولمدة ثلاثة أشهر ابتداءً من شهر سبتمبر 2020.
- توفير مساعدات مالية وطرود غذائية الى **100** اسرة في منطقة الاغوار بالشراكة مع مؤسسة طفل الحرب الهولندية.
- تقديم طرود غذائية وصحية للأسر المتضررة من الجائحة وقدر عددهم **112,180** وبمبلغ اجمالي **28,991,520** وهذا التدخل تنطبق عليه الملاحظة السابقة. (ومعروف انه يتم تقديم المساعدات للأسرة كوحدة واحدة وبطبيعة الحال يستفيد منها الاطفال داخل الأسرة ولكن لا يوجد لدينا احصائيات عن عدد الاطفال داخل هذه الأسرة).

5. كيف يمكن للدول ان تكون أكثر فعالية لضمان تنفيذ فعال للحماية الاجتماعية الشاملة للأطفال من خلال التعاون الدولي؟

- بناء الشراكات مع المؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الأطفال كمنظمة اليونيسف وانقاذ الطفل.
- تبادل الخبرات الدولية من خلال المؤتمرات الهادفة لتسليط الضوء على الممارسات الفضلى لحماية ورعاية الاطفال.
- المناصرة لحقوق الاطفال الفلسطينيين من خلال المحافل الدولية وخاصة في مجال انتهاكات الاحتلال المستمرة لحقوق الأطفال.
- تجنيد المشاريع الهادفة لبرامج الاطفال.